الفصل الثاني
التعريف بسنن الدارقطني

المبحث الأول: وصف كتاب السنن

المبحث الثاني: موضوع الكتاب ودرجة أحاديثه

المبحث الثالث: منزلة الكتاب وعناية العلماء به

obeikandl.com

obeikandl.com

المبحث الأول: وصف كتاب السنن

تسمية الكتاب:

سماه الخطيب البغدادي[١]، وأبو سعد السمعاني[٢]، والحافظ ابن حجر[٣]: «السنن». وزاد ابن خير الإشبيلي[٤]: «السنن عن رسول الله ﷺ». وفى نسخة الظاهرية[٥]: «السنن المأثورة عن رسول الله ﷺ». واشتهر الكتاب باسم «سنن الدارقطني» مضافًا لمصنفه، وغالب النسخ الخطية لا تخرج عن التسمية المفردة أو المضافة.

وسماه السمعانى فى موضع آخر[٦]: «المجتبى فى السنن». وكذا جاءت تسميته فى نسخة كتبت سنة (٦٣٨هـ)[٧]. واقتصرت التسمية فى نسخة كتبت سنة (٦٣٤هـ)[٨] على «المجتبى». وفى نسخة كتبت سنة (١١٥٩هـ) «المجتبى فى سنن المصطفى»[٩]. وفى نسخة آيا صوفيا[١٠] «المجتبى من السنن المأثورة». وفى نسخة تشستربيتي[١١] «المجتبى من السنن المأثورة عن النبى ﷺ، والتنبيه على الصحيح منها والسقيم، واختلاف الناقلين لها فى ألفاظها».

والذى أرجحه من هذه التسميات «المجتبى من السنن»، لأنها تجمع أصول هذه التسميات، ومن جهة أخرى تتفق مع مضمون الكتاب، فإن الدارقطنى لم يستوعب جميع أبواب السنن، وإنما اجتبى جملة من أحاديث مسائل الخلاف، فصحح بعضها وأَعَلَّ بعضها، لتكون مرجعًا وحكمًا عند الاختلاف.

---

(١) تاريخ بغداد (١٢/ ٣٥).
(٢) التحبير فى المعجم الكبير (٢/ ٢٤).
(٣) المعجم المفهرس (ص٤٦).
(٤) فهرسة ابن خير (ص١٢١).
(٥) الظاهرية مجموع ٣٥ (ق ١١٧ - ١٣٩).
(٦) التحبير فى المعجم الكبير (٢/ ٣٨١).
(٧) دار الكتب المصرية برقم (٢١٨ حديث).
(٨) دار الكتب المصرية برقم (١٥٤٢ حديث).
(٩) دار الكتب المصرية برقم (٢٣١٧١ ب).
(١٠) آيا صوفيا برقم (٥٥٠).
(١١) تشستربيتى برقم (٣٤٩٨).

نسبته لمصنفه:

لا شك فى نسبة كتاب «السنن» إلى الإمام الدارقطني، وقد نسبه إليه جميع من ترجم له، منهم الخطيب البغدادي[١]، وابن خِلِّكان[٢]، وابن كثير[٣]، ورواه عنه ابن حجر بالأسانيد المتصلة المطابقة للأسانيد الثابتة على النسخ الخطية، أضف أن جميع من روى عنهم بالكتاب هم شيوخه الذين أخذ عنهم، وقد درج جميع علماء الإسلام على النقل منه والعزو إليه منسوبًا له، فنسبة الكتاب للدارقطنى ثابتة من جميع الوجوه.

عدد أحاديثه:

بلغ عدد أحاديث «السنن» حسب ترقيم طبعة مؤسسة الرسالة: أربعة آلاف وثمانمائة وستة وثلاثين حديثًا وأثرًا، وتعقبوا الإحصاء الذى قام به صاحب كتاب «الإمام الدارقطنى وآثاره العلمية»[٤]، الذى انتهى إلى أن عدد ما جاء فى مطبوعة المدني: خمسة آلاف وستمائة وسبعة وثمانون حديثًا – بأنه غير دقيق[٥].

وقد تتبعتُ ترقيم مؤسسة الرسالة فوجدتهم أغفلوا ترقيم جملة من الأحاديث تبلغ ستين حديثًا، فإذا أضيف هذا العدد إلى عددهم بلغ عدد أحاديث «السنن» أربعة آلاف وثمانمائة وستة وتسعين حديثًا، وهذا العدد للأسانيد التى تنتهى بالمتون أو الإحالة إلى المتن السابق، وأما العدد حسب الأسانيد لكل متن فلعله يبلغ ضعف هذا العدد أو يزيد.

تاريخ تصنيفه:

صنف الدارقطنى كتاب «السنن» بعد رجوعه من رحلته إلى مصر، فإنه صرح فى كثير من

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٥).
(٢) وفيات الأعيان (٣/ ٢٩٧).
(٣) البداية والنهاية (١١/ ٣١٧).
(٤) الإمام الدارقطنى وآثاره العلمية (ص٢٥٠).
(٥) سنن الدارقطنى (١/ ٦١) طبعة مؤسسة الرسالة.

obeikandl.com

الأسانيد بأنه سمع هذا الحديث من شيخه بمصر[١]، وقد تقدم أن دخوله مصر كان سنة سبع وخمسين وثلاثمائة، فإذا أضيف إلى ذلك مدة إقامته بمصر، وانتقاله بين مدنها للقاء المشايخ والعلماء[٢]، ثم مدة رجوعه إلى بغداد وتخريجه الكتاب – لم يكن فراغه من تصنيفه قبل سنة ستين بحال، وقد ورد فى نسخة تشستربيتى أن الدارقطنى حدث بالسنن سنة ثمانين، فلا بد أن يكون تصنيف «السنن» بين الستين والثمانين.

كما يظهر لى أن الدارقطنى صنف كتاب «السنن» بعد إملائه كتاب «العلل»، لأنه فى بعض المواضع من «السنن»[٣] يحيل بيان الاختلاف فى الحديث إلى «العلل»[٤]، فلا بد أن يكون صنَّفه أولاً كلَّه أو بعضَه.

طبعاته:

اعتنى علماء الهند منذ مطلع القرن الرابع عشر الهجرى بطباعة كتب السنة المشرفة، وكان من هذه الكتب «سنن الدارقطني»، فطبع بالهند عدة طبعات، ثم طبع بالقاهرة وبيروت، ومن هذه الطبعات:

طبعة فى دلهى سنة ١٣٠٦ هـ، عليها حاشية بعنوان «التعليق المغنى على سنن الدارقطني» لمحمد شمس الحق العظيم آبادي.

طبعة فى دلهى سنة ١٣٠٩ هـ، وبذيلها «التعليق المغنى»، ويليه «البيان المكمل فى تحقيق

(١) راجع على سبيل المثال: (١/ ١٥ حديث ٢) (١/ ١٤٧ حديث ٧) (١/ ٣٠٨ حديث ٢٤) (١/ ٣٦٢ حديث ٢) (٢/ ١١٨ حديث ١) (٢/ ١٨٦ حديث ٣٢) (٢/ ٢٣١ حديث ٦٤) (٤/ ١٩٣، ١٩٤ حديث ٥).

(٢) قال الدارقطنى فى «العلل» (٥/ ١٥٠): حدثنا محمد بن على بن الحسن النقاش بتِنِّيس. وتنيس جزيرة بمصر فى وسط بحيرة بين الفرما ودمياط، راجع معجم البلدان (٢/ ٥١).

(٣) سنن الدارقطنى (١/ ٥٥ حديث ٥).

(٤) العلل (٥/ ١٨: ٣٩).

الشاذ والمعلل» لحسين بن محمد الأنصاري.

طبعة فى دلهى سنة ١٣١٠ هـ، وبذيلها «التعليق المغنى»، أيضًا.

ثم طُبع فى القاهرة سنة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م، بمطبعة دار المحاسن، نشر السيد عبد الله هاشم يمانى المدني، ولم يُذكر فى أى من الطبعتين الهندية والمصرية الأصل الخطى للطبعة، بل الظاهر كما هو معروف أن الطبعة المصرية اعتمدت على الطبعة الهندية، وقد اعتمدتُ على الطبعة المصرية فى عمل هذا البحث لسببين:

الأول: أنها أشهر الطبعات وأوسعها انتشارًا بين أهل العلم.

الثاني: أنها أكمل الطبعات من حيث تعليقات الدارقطنى على الأحاديث. وقد اشتملت على تصحيفات كثيرة صُحِّحت من النسخ الخطية و«إتحاف المهرة».

ثم طُبع بمؤسسة الرسالة ببيروت، بتحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، معتمدين فى التحقيق على ثلاث نسخ خطية، وهى طبعة جيدة قليلة الأخطاء، مقارنة بالطبعات السابقة، إلا أنهم وقعوا فى أخطاء منهجية يمكن إجمالها فى ثلاثة أمور:

١- قلة المخطوطات التى اعتمدوا عليها فى التحقيق، مع كثرة مخطوطات الكتاب ووفرتها وسهولة تصويرها، ومثال ذلك أن للكتاب خمس مخطوطات فى دار الكتب المصرية، ولم يختاروا منها إلا نسخة واحدة ناقصة، تتضمن نصف الكتاب تقريبًا، مع وجود نسخ أكمل وأجود منها بجوارها.

٢- خلت هذه الطبعة من أقوال كثيرة للدارقطنى فى الحكم على الحديث أو الرواة، وسبب ذلك أن المحققين لم يجدوا هذه الأقوال فيما اعتمدوا عليه من مخطوطات فحذفوها، وهو منهج مقبول إجمالاً، ولكنهم لم يلتزموا به ومثال ذلك: أن الدارقطنى روى حديثًا من طريق مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن ابن الزبير عن عائشة مرفوعًا، ثم قال: تفرد به مصعب بن شيبة، وخالفه أبو بشر وسليمان التيمى فروياه عن طلق بن حبيب قوله غير

مرفوع[١]. وهذا القول للدارقطنى لا نجده فى طبعة الرسالة[٢] مع ثبوته فى نسختين خطيتين من النسخ الثلاث التى اعتمدوا عليها، وهما نسخة مركز الملك فيصل ونسخة دار الكتب المصرية. وأما عن هذا المنهج الذى انتهجوه فكان لا بد أن يصحبه تنبيه فى الهامش على الأقوال المحذوفة، نظرًا لثبوتها فى طبعتى الهند ومصر ولم يُعلم أصلهما الخطى، ولكنهم حذفوها دون تنبيه أو تنويه، وكثير من هذه الأقوال ثابت فى حواشى نسخة مركز الملك فيصل.

٣- قصور خطة التخريج عن خدمة الكتاب، فقد تقيَّدوا فى الغالب بتخريجات الشارح، مع الإحالة على تخريجاتهم فى كتب أخرى، وكان ينبغى عليهم مراعاة التخريج عن طريق الموارد والالتزام بالطُّرُق، وهو أمر لا بد منه فى تخريج الأحاديث المعللة.

ولهذه الأمور أرى أن الكتاب لا زال فى حاجة إلى من يقوم على تحقيقه وتخريجه، وتقريب علومه ومقاصده إلى أهل العلم.

أهم مخطوطاته:

تشتمل مكتبات العالم على عدد كبير من مخطوطات «سنن الدارقطني»، يُعلم ذلك من مطالعة أى فهرس من فهارس المخطوطات المجمعة، وتتفاوت هذه المخطوطات فى الدقة والإتقان، فمنها الغث والسمين، وفيها الجيد والرديء، ومن أهم هذه المخطوطات وأجودها النسخ التالية:

١- نسخة بدار الكتب المصرية برقم (٢١٨ حديث) كتبت سنة (٦٣٨هـ)، (٢٦٣ ق)، وتشتمل على الشطر الثانى من الكتاب، من أثناء باب زكاة الفطر[٣] حتى نهاية الكتاب، والورقات الأربع الأولى منها مكتوبة بخط الحافظ ابن حجر.

---

(١) سنن الدارقطنى (١/ ٩٥ حديث ١).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٦٥ حديث ٣١٥).

(٣) سنن الدارقطنى (٢/ ١٤٢).

٢- نسخة بدار الكتب المصرية برقم (١٥٤٢ حديث) كتبت سنة (٦٣٤هـ) (٣٠٥ ق)، وهى نسخة كاملة، وعلى هذه النسخة والتى قبلها سماعات وإجازات لأهل العلم، منهم الحافظ عبد المؤمن بن خلف الدمياطى (ت ٧٠٥هـ)، وشيخه يوسف بن خليل بن عبد الله الدمشقى (ت ٦٤٨هـ).

٣- نسخة بمكتبة رئيس الكتاب بإسطنبول برقم (١٥٧)، تقع فى (١٥٩ ورقة) كتبت سنة (٥١١هـ) بخط الحافظ الفقيه عبد الرحمن بن أحمد بن إبراهيم بن أبى ليلى (ت ٥٦٦هـ)، وقرأها على الحافظ القاضى الحسين بن محمد أبى على الصدفى (ت ٥١٤هـ)، وهى نسخة كاملة، نفيسة متقنة، واضحة الخط، جليلة الضبط، قليلة الخطأ.

٤- نسخة بمركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية، وغالب ظنى أن أصلها بتركيا عدد أوراقها (٢٥٠ ق)، وهى نسخة كاملة، ومن أهم نسخ الكتاب، فعليها سماعات وبلاغات كثيرة، قرأها أحمد بن عثمان الكُلُوتاتى (ت ٨٣٥هـ) على برهان الدين إبراهيم بن موسى الأَبْناسى (ت ٨٠٢هـ)، وقرأها الحافظ ابن حجر العسقلانى (ت ٨٥٢هـ) على الحافظين زين الدين العراقى (ت ٨٠٦هـ) ونور الدين الهيثمى (ت ٨٠٧هـ).

وعلى حواشى هذه النسخة تعليقات فى الحكم على الأحاديث تقوية وتضعيفًا، وعلى الرواة جرحًا وتعديلاً - ليست فى بقية النسخ الخطية، واختُلف فى هذه التعليقات: هل هى من كلام الدارقطني؟ أم من كلام غيره من الحفاظ الذين قرءوا النسخة؟ والذى يترجح أنها منقولة عن الدارقطنى من نسخة أخرى عليها تعليقات بخطه، ويُستدل على ذلك بأمور:

الأول: أن الحافظ ابن زُريق (ت ٨٠٣هـ) نقل هذه التعليقات الخاصة بالرجال وعزاها للدارقطني، فى كتابه «من تكلم فيه الدارقطنى فى كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين». وكذا الحافظ الغسانى (ت ٦٨٢هـ) فى كتابه «تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني».

الثاني: أن الحافظ ابن حجر نقل بعض هذه التعليقات عن الدارقطني، وعزاها إلى حاشية السنن، من ذلك ما قاله فى ترجمة عبد الله بن الحكم البلوى: قال الدارقطنى فى حاشية السنن: ليس بمشهور(١). وهذا القول لا نجده فى النسخ المطبوعة(٢)، ولا فى النسخ الخطية، ولا فى أى مصنَّف آخر للدارقطني، إلا فى حاشية هذه النسخة التى نتكلم عنها، ونقله أيضًا ابن زُريق(٣) والغساني(٤).

وبالتتبع والاستقراء لما ورد على حاشية هذه النسخة من أحكام على الأحاديث والرواة، وجدتُ أن الحافظ ابن حجر نقل أغلب هذه الأحكام فى كتابه «إتحاف المهرة» ونسب القول بها إلى الدارقطني.

ومن ذلك: أن الدارقطنى روى حديثًا فى الزكاة عن جابر بن عبد الله وأبى سعيد الخدرى قالا: قال رسول الله ﷺ: «**لا صدقة فى الزرع ولا فى الكرم ولا فى النخل إلا ما بلغ خمسة أوسق**»(٥).

وجاء قبالته فى حاشية هذه النسخة: إسناده صحيح. ونقل الحافظ ابن حجر هذا التصحيح فى الإتحاف منسوبًا للدارقطني(٦).

وروى الحديث الذى يليه من طريق أحمد بن الحارث البصرى والصقر بن حبيب، عن أبى رجاء العُطَاردي، عن ابن عباس، عن على بن أبى طالب، عن النبى ﷺ: «**ليس فى**

---

(١) لسان الميزان (٤/ ٤٦٣).
(٢) سنن الدارقطنى (١/ ١٩٦ حديث ١٠)، (١/ ٣٦١ حديث ٧٥٦) طبعة الرسالة.
(٣) من تكلم فيه الدارقطنى فى كتاب السنن (ص٢١٦ رقم ٢٢٧).
(٤) تخريج الأحاديث الضعاف (١١٦).
(٥) سنن الدارقطنى (٢/ ٩٤ حديث ٢) (حديث ١٩٠٦ طبعة الرسالة).
(٦) إتحاف المهرة (٣/ ٢٨٨) ولكن بلفظ: إسناده صالح.

الخضروات صدقة...»[(١)].

وجاء قبالته فى حاشية هذه النسخة: أحمد والصقر ليسا بالقويين. ونقل الحافظ فى الإتحاف هذا الحكم عن الدارقطني[(٢)]. وقد خلت النسخ المطبوعة من هذين الحكمين فى الموضعين.

الثالث: أن نسخة الظاهرية جاءت فيها هذه التعليقات مكتوبة باللون الأحمر، وذُكر فى آخرها أن «المكتوب على الحواشى بالحمرة منقول من خط أبى الحسن الدارقطني».

فهذه الأمور ترجح صحة نسبة هذه الأقوال للدارقطني، ولعل السبب فى مجيئها بالحاشية وثبوتها فى نسخ دون أخرى أن الدارقطنى بعد فراغه من تصنيف السنن، وبعد أن تداولها أهل العلم، وتفرقت نسخ الكتاب وتوزعت فى الآفاق، زاد هذه الأقوال على حاشية نسخته، فاستُدرك ذلك فى بعض النسخ، وبقيت أغلب النسخ بدونها.

٥- نسخة مكتبة دار العلوم لندوة العلماء -لكنؤ- الهند. وتقع فى جزأين، كل جزء يقع فى (١١٦ ق)، ينتهى الجزء الأول بكتاب الصوم، ويبدأ الثانى بكتاب الحج، كتبت سنة (٧٢٨هـ)، وهى نسخة كاملة جيدة، وتتفق فى غالب الأحيان مع مطبوعة اليمانى والهندية.

هذه هى أهم نسخ الكتاب الخطية التى اطلعتُ عليها، وإذا اقتُصر عليها فى تحقيق الكتاب خرجت نسخة متقنة تامة والله الموفق.

رواته:

روى «السنن» عن الدارقطنى جماعة من الرواة، من أشهرهم:

١- أبو طاهر بن عبد الرحيم (٣٦٣: ٤٤٥هـ):

وهو محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الرحيم أبو طاهر الأصبهانى الكاتب، الإمام المحدث الثقة بقية المسندين، كان مولده فى أول سنة ثلاث وستين وثلاثمائة، وسماعه فى صفر

(١) سنن الدارقطنى (٢/ ٩٤، ٩٥ حديث ١) (حديث ١٩٠٧ طبعة الرسالة).
(٢) إتحاف المهرة (١١/ ٥٠٨).

سنة ثمان وستين، وارتحل إلى الدارقطنى فأخذ عنه سننه وأتقن نسخته، ولم يحدث فى وقته أوثق منه وأكثر حديثًا، مات فى حادى عشر ربيع الآخر، سنة خمس وأربعين وأربعمائة[١].

٢- أبو الطيب الطبرى (٣٤٨: ٤٥٠هـ)

هو طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر أبو الطيب الطبرى القاضى الفقيه الشافعي، ولد سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة بآمل، وسمع بجرجان من ابن الغطريف، وبنيسابور من مُفَقِّهه أبى الحسن الماسَرْجسي، وببغداد من الدارقطني، واستوطن بغداد ودرس وأفتى وأفاد. قال الخطيب: كان شيخنا أبو الطيب ثقة صادقًا دينًا ورعًا، عارفًا بأصول الفقه وفروعه، محققًا فى علمه، سليم الصدر حسن الخلق، صحيح المذهب جيد اللسان، ومات صحيح العقل ثابت الفهم فى ربيع الأول سنة خمسين وأربعمائة وله مائة وسنتان[٢].

٣- أبو عبد الله ابن السَّلَمَاسى (ت ٤٤٦هـ):

هو الحسين بن جعفر بن محمد بن جعفر أبو عبد الله ابن السلماسى، سمع أبا الحسن الدارقطنى وأبا حفص بن شاهين. قال الخطيب: كتبنا عنه وكان ثقة أمينًا مشهورًا باصطناع البِرِّ وفعل الخير، مات سنة ست وأربعين وأربعمائة[٣].

٤- أبو منصور النَّوقاني[٤] (ت ٤٤٨هـ):

هو محمد بن محمد بن أحمد بن أبى بكر أبو منصور النَّوقاني، قال أبو سعد السمعاني:

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٦٣٩).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٦٦٩) وتاريخ بغداد (٩/ ٣٥٨).

(٣) تاريخ بغداد (٨/ ٢٩).

(٤) النوقانى: بفتح النون كما قال السمعانى، وبضمها كما قال ياقوت، وسكون الواو وفتح القاف، وبعد الألف نون، نسبة إلى نوقان إحدى مدينتى طوس، والأخرى طابران. الأنساب (٥/ ٥٣٧) ومعجم البلدان (٥/ ٣١١).

كان ثقة فاضلاً مكثرًا، مات سنة ثمان وأربعين وأربعمائة[١].

وحرفه العظيم آبادى فى أول تعليقه على «السنن»[٢] إلى: البرقاني، ثم ترجم له على أنه الإمام أبو بكر البرقانى صاحب السؤالات.

٥- أبو بكر بن بشران (٣٧٣: ٤٤٨هـ):

هو محمد بن عبد الملك بن بشران أبو بكر البغدادي، الشيخ العالم الصدوق، مولده فى جمادى الآخرة سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة، وكان من المكثرين الثقات، حدث عنه أبو بكر الخطيب، وكان شيخًا جيِّد السماع، حسن الأصول، صدوقًا فيما يروى من الحديث، توفى فى جمادى الأولى سنة ثمان وأربعين وأربعمائة[٣].

٦- ابن المهتدى بالله (٣٧٠: ٤٦٥هـ):

هو محمد بن على بن محمد بن عبيد الله أبو الحسين ابن المهتدى بالله، الإمام العالم الخطيب المحدث الحجة مسند العراق، المعروف بابن الغريق، سيِّد بنى هاشم فى عصره، ولد فى ذى القعدة سنة سبعين وثلاثمائة، وسمع الدارقطنى وعمر بن شاهين فكان آخر من حدث عنهما، وحدث عنه الخطيب. قال السمعانى: حاز أبو الحسين قَصَب السَّبْق فى كل فضيلة، عقلاً وعلمًا ودينًا، وحزمًا وورعًا ورأيًا، وُقف عليه علو الرواية، ورحل الناس إليه من البلاد، ثقُل سمعه بأخرة، فكان يتولى القراءة بنفسه مع علو سنه، وكان ثقة حجة نبيلاً مكثرًا. مات فى أول ذى الحجة سنة خمس وستين وأربعمائة[٤].

قال الحافظ ابن حجر: بين رواية ابن بشران ورواية أبى طاهر بن عبد الرحيم ورواية

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٦).
(٢) التعليق المغنى على سنن الدارقطنى (١/ ١٠).
(٣) السير (١٨/ ٦٠) تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٨).
(٤) السير (١٨/ ٢٤١) بغداد (٣/ ١٠٨).

obeikandl.com

النوقانى تفاوت بالتقديم والتأخير، والزيادة والنقص فى نسب بعض الرواة، ومن الألفاظ خاصة دون الأحاديث، فهى مستوفاة إلا كتاب السبق، فإنه ليس فى رواية ابن عبد الرحيم[١].

وروى الحافظ ابن حجر سنن الدارقطنى بأسانيده من طريق أبى طاهر بن عبد الرحيم وابن المهتدى وابن بشران[٢]، ورواه ابن خير الإشبيلى من طريق أبى الطيب الطبري[٣]، وتنتهى أسانيد نسخة رئيس الكتاب إلى ابن عبد الرحيم وابن المهتدى وأبى عبد الله ابن السلماسي.

إسنادى للكتاب:

«كانت سنة علماء الحديث فى نقل كتب الحديث عن أصحابها أن يتلقوها بالإسناد كما يتلقون الحديث الواحد، ويشترطون لقبولها ما يشترطون لقبول الحديث، وهو -لعمري- تحوط وتحفظ عظيم، يمنع العبث بالكتب ويحفظها، كما يحدُّ من تهافت مَن ليس أهلاً لهذا العلم الشريف.

ثم لما انتشرت الكتب وأصبحت متواترة فى الخاصة والعامة، وتناولها العلماء بالضبط والشرح استُغنى عن التلقي، واكتُفى بالإجازة لمن طلب تحملها، وقُبِل بهذا التحمل، ثم ظلت الكتب الحديثية يرويها العلماء على هذه الطريقة إلى عصرنا، وذلك للمحافظة على مظهر الإسناد الذى هو خصيصة هذه الأمة، ولاتباع السلف الصالح»[٤].

وقد وقعتْ لى رواية «سنن الدارقطني» إجازة بالسند المتصل إلى الإمام الدارقطني.

---

(١) المعجم المفهرس (ص٤٧).
(٢) المعجم المفهرس (ص٤٦، ٤٧).
(٣) فهرسة ابن خير (ص١٢٢).
(٤) الإمام الترمذى (ص٦٤).

أخبرنى به إجازة شيخنا الحافظ العلامة أبو الفضل عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري، عن شيخه المعمَّر محمد دويدار التَّلاَوى الكفراوى وقد جاوز المائة، عن البرهان إبراهيم الباجوري، عن الأمير. (ح) وعن شيخه عمر حمدان المحرسى، عن المعمَّر الطيب النِّيفر، عن البرهان الرياحي، عن أبى عبد الله محمد الأمير الكبير، عن البدر الحنفي، عن العلامة البديري، عن المنلا الكوراني، عن الصفى القشاشى بإجازته العامة، عن الشمس الرملي، عن الزين زكريا، عن مسند الديار المصرية عز الدين عبد الرحيم بن محمد المعروف بابن الفرات، عن أبى الثناء بن محمود خليفة المنبجي، عن الحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطي، عن أبى الحسن على بن الحسين المعروف بابن المقيَّر، عن أبى الكرم المبارك بن الحسن الشهرزوري، عن أبى الحسين محمد بن على ابن المهتدى، عن الحافظ أبى الحسن على بن عمر الدارقطني، وبالسند إلى الحافظ الدمياطي، عن أبى الحجاج يوسف بن خليل الدمشقى سماعًا، قال أخبرنا به إسماعيل بن الفضل الإخشيد، قال أخبرنا به أبو طاهر محمد بن أحمد بن عبد الرحيم الكاتب الأصفهانى سماعًا، عن الحافظ أبى الحسن على بن عمر الدارقطني.

obeikandl.com

المبحث الثاني: موضوع الكتاب ودرجة أحاديثه

كتب السنن هي: الكتب المشتملة على أحاديث الأحكام مرتبة على ترتيب الأبواب الفقهية[١]. «وأصل وضع التصنيف للحديث على الأبواب أن يُقتصر فيه على ما يصلح للاحتجاج أو الاستشهاد، بخلاف مَن رتب على المسانيد، فإن أصل وضعه مطلق الجمع»[٢].

وقد اقتصر الدارقطنى فى كتابه «السنن» على أحاديث الأحكام، ورتبها على الأبواب الفقهية، إلا أنه لم يقتصر على جمع المحتج به على عادة المصنفين فى السنن، حيث يوردون فى كل باب أقوى ما يروونه من أحاديث أو أشهره، وإنما ألفه لبيان حال أحاديث الأحكام، سواء لتقويتها وتأييد المحتج بها، أو لبيان ضعفها ونقد المحتج بها، والنوع الثانى هو الأكثر فى أحاديث الكتاب.

وبناء على ذلك يمكن القول بأن موضوع كتاب «السنن» للدارقطنى هو: أحاديث الأحكام تصحيحًا وإعلالاً.

وظهر لى من خلال التتبع لأغلب أبوابه مقارنة بمذاهب الفقهاء، أن الأحاديث التى يوردها الدارقطنى مورد القبول والاحتجاج هى فى الغالب أدلة للمذهب الشافعي، وأن الأحاديث التى يوردها مورد النقد والإعلال هى فى الغالب أدلة للمذهب الحنفي.

قال الحافظ أبو على الصدفى (ت ٥١٤هـ): قصد الدارقطنى فى «سننه» أن يذكر الأحاديث التى يحتج بها الفقهاء فى كتب الخلاف، ويعلِّل ما يمكن تعليله، وربما نسبه الحنفية إلى التعصب لمذهب الشافعى رحمه الله، والكتاب غير مبوب، قرأته على ابن خيرون (ت ٤٨٨هـ)[٣]، وكان عنده فى أربعين جزءًا، وهو يقرب فى الجِرْم من كتاب الترمذي.

---

(١) الرسالة المستطرفة (ص٣٥) والإمام الترمذى (ص٤٤).

(٢) تعجيل المنفعة (١/ ٢٣٦) والنكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٤٦).

(٣) جاء فى أول نسخة رئيس الكتاب بخط الناسخ: أخبرنا الإمام الحافظ أبو على حسين بن محمد الصدفى ﷺ قراءة منى عليه فى شهر ذى الحجة من سنة إحدى عشرة وخمسمائة. قال أخبرنا الشيخ العدل أبو

وكان عند ابن خيرون منه أجزاء بخط الدارقطني، فكان إذا أشكل من الكتاب شيء استخرج تلك الأجزاء، فربما وجد فيه اختلافًا، وفى النسخة مواضع علَّمتُ على بعضها لم يتجه لى أمرها.

وقد قُرئ علىَّ بدانية، ولو كان الأمر إلى اختيارى ما حدَّثتُ به، لأن كثيرًا من أحاديثه غريبة، اقتداءً بقول الدارقطنى أو غيره: إذا كتبتَ فقمِّش، وإذا حدثتَ ففتِّش[(١)].

وكان ابن خيرون يحكى عن البرقانى أنه كان يقول: لو وَفَّق الله للدارقطنى أصحابًا لاستخرجوا منه علمًا كثيرًا[(٢)]. انتهى كلام الصدفي.

وقال الحافظ ابن تيمية: وأبو الحسن الدارقطنى مع تمام إمامته فى الحديث، فإنه إنما صنف هذه السنن كى يذكر الأحاديث المستغربة فى الفقه ويجمع طرقها، فإنها هى التى يُحتاج فيها إلى مثله، فأما الأحاديث المشهورة فى الصحيحين وغيرهما فكان يَسْتغنى عنها فى ذلك[(٣)].

وقال فى موضع آخر: وغاية ما يُعزى مثل ذلك إلى كتاب الدارقطني، وهو قصد به غرائب السنن، ولهذا يروى فيه من الضعيف والموضوع ما لا يرويه غيره، وقد اتفق أهل

=

الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون بن إبراهيم ﷺ قراءة منى عليه فى منزله ببغداد سنة خمس وثمانين وأربعمائة. قال أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن جعفر بن محمد بن جعفر السَّلماسى قراءة عليه فى شهر ربيع الآخر من سنة ست وثلاثين وأربعمائة. قال أخبرنا أبو الحسن على بن عمر بن أحمد بن مهدى الدارقطنى الحافظ رحمه الله قراءة عليه فى سنة خمس وثمانين وثلاثمائة.

(١) أخرجه الخطيب فى الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع (٢/ ٢٢٠) من قول أبى حاتم الرازى. وفى تاريخ بغداد (١/ ٤٣) من قول يحيى بن معين. والقمش والتقميش جمع الشيء من ها هنا وها هنا، أى اكتب الفائدة ممن سمعتها، ولا تؤخر ذلك حتى تنظر فيمن حدثك أهو أهل أن يؤخذ عنه أم لا، فربما فات ذلك بموت الشيخ أو سفره أو سفرك، فإذا كان وقت الرواية أو وقت العمل ففتش حينئذٍ. الشذا الفياح (١/ ٤٠٨) وتدريب الراوى (٢/ ١٤٨) وفتح المغيث (٣/ ٣٠٠).

(٢) المعجم فى أصحاب أبى على الصدفى (ص٧٩: ٨٠).

(٣) الفتاوى الكبرى (٦/ ٦١٦).

العلم بالحديث على أن مجرد العزو إليه لا يبيح الاعتماد عليه[١].

وقال الحافظ ابن عبد الهادي: والدارقطنى يجمع فى كتابه غرائب السنن، ويكثر فيه من رواية الأحاديث الضعيفة والمنكرة بل والموضوعة، ويبيِّن علَّة الحديث وسبب ضعفه وإنكاره فى بعض المواضع[٢].

وقال البدر العيني: الدارقطنى كتابه مملوء من الأحاديث الضعيفة والغريبة والشاذة والمعللة، وكم فيه من حديث لا يوجد فى غيره[٣].

وقال الكتاني: وسنن الدارقطنى جمع فيها غرائب السنن، وأكثر فيها من رواية الأحاديث الضعيفة والمنكرة بل والموضوعة[٤].

ووصْفُ هؤلاء الأعلام للكتاب بأنه «يجمع غرائب السنن» لا يُعد قدحًا فيه، لأن الغرابة لا تنافى القبول، ولذلك نجد الكتاب يشتمل على نسبة ليست قليلة من الأحاديث الصحيحة والحسنة، «وبالنظر إلى نسبة الأحاديث التى أوضح عللها أو أبان ضعفها، فى جنب الأحاديث التى حكم بصحتها أو حسنها، يتبيَّن أن النوع الأول -وهو المعلول والضعيف- هو الأكثر، بحيث إن الإنسان لا يتردد فى أن الغرض الأساسى من تأليف الكتاب لدى المؤلف هو كشف علل أحاديث الأحكام فى أبوابها، وإن خرج عن هذا القصد أحيانًا لسبب أو آخر، كأن يورد أحاديث صحيحة تعارض الحديث الضعيف ليبيِّن ضعفه، وإلا فما يُلجئ الدارقطنى -وهو الإمام الحافظ- إلى إيراد هذا النوع من الحديث -أى الأحاديث الضعيفة والواهية الساقطة- والعدول عن الأحاديث الصحيحة فى كل باب تحت عنوان «السنن»؟ رغم أنه كان ذلك الرجل الذى انبرى لنقد أحاديث صحيح البخارى

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/ ١٦٥).
(٢) الصارم المنكى (ص٣١).
(٣) البناية شرح الهداية (١/ ٦٢٨).
(٤) الرسالة المستطرفة (ص٣٥).

obeikandi.com

وصحيح مسلم، اللَّذَيْن هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى»[١].

وقد قام أحد الباحثين بتحقيق القسم الأول من «سنن الدارقطني» ودراسة أسانيده، فكان من نتائج بحثه:

أولاً: «يعتبر كتاب السنن للدارقطنى من أعظم مؤلفاته، ولذا فقد كان مطمح أنظار الفحول والحفاظ ورجال الجرح والتعديل، نظرًا لأن مؤلِّفه لا يُشَقُّ له غبار فى هذا الميدان، فقد كان مِن أئمة الجرح والتعديل، عارفًا بعلل الحديث وطرقه، لذا ظهرت براعة هذا الإمام الجهبذ فى هذا السفر الجليل بما يشهد له بطول الباع فى علل الحديث وفقهه وأحكامه، ولقد امتاز الإمام الدارقطنى من بين من صنفوا فى هذا الفن بالحكم على الأحاديث، وبيان حال رواتها تعديلاً وتجريحًا، وبيان ما فيها من علل خفية كالإرسال الخفي، وكوقف المرفوع أو انقطاع الموصول، وغير ذلك من العلل الخفية التى لا يدركها إلا الجهابذة من أهل هذا الفن.

وإمام مثل الدارقطنى فى سعة علمه، كان من الممكن أن لا يجمع من الحديث إلا ما صح منه وسلم من العلل، لكنه جمع فى مصنفه هذا بين الصحيح والحسن والضعيف، بل والموضوع على ندرة، وهدف الإمام من ذلك جمع الطرق المختلفة للحديث الواحد، بصرف النظر عن صحة هذه الطرق أو ضعفها، بل كثيرًا ما يأتى للحديث الواحد بعدة طرق، وذلك لبيان ما فى هذه الطرق من علل وأوهام ومخالفة الحفاظ، ومن ثم كان كتابه السنن أشبه بكتابه العلل.

ثانيًا: بالبحث فى أسانيد الأحاديث الواردة فى الرسالة وعددها (٥٨٤) حديثًا، وبالوقوف على مراتب الرواة تعديلاً وتجريحًا من كتب الرجال، بعد تحديد أسمائهم وتمييزهم عن غيرهم ووزنهم بالميزان الدقيق - نتبيَّن أن هذه الأسانيد كانت تدور بين الصحيح والحسن بنوعيهما، والضعيف، مع ملاحظة أن الحكم بالضعف من جهة السند لا يستلزم ضعف متن الحديث لجواز وروده من طريق آخر صحيح كما هو مقرر فى علم المصطلح.

(١) الإمام الدارقطنى وآثاره العلمية (ص٢٨٣).

obeikandl.com

وعليه فتصنيف الأحاديث الواردة فى هذا القسم من سنن الدارقطني، والتى تدور بين الصحة والحسن والضعف، كالآتي:

٨٦	حديثًا صحيحًا لذاته
٣٠	حديثًا صحيحًا لغيره
٨٤	حديثًا حسنًا لذاته
١٩	حديثًا حسنًا لغيره
١٤	حديثًا توقفت فى الحكم عليها لعدم الوقوف على بعض أحوال رجالها
٣٤٧	حديثًا ضعيف الإسناد
٤	أحاديث موسومة بالوضع
٥٨٤	حديثًا

ومن هذا يتضح أن كتاب السنن للدارقطنى قد اشتمل على الصحيح لذاته والصحيح لغيره، والحسن بنوعيه، والضعيف، لكن نسبة الضعيف تزيد على نسبة الحديث الصحيح، وإكثاره من إخراج الضعيف فى كتابه السنن لا يقلل من قيمته العلمية ككتاب من كتب السنن، لأنه لم يُلزم نفسه بإخراج الصحيح كما تقدم فى النتيجة السابقة، وهو أن كتابه السنن أشبه بكتابه العلل»[(١)]. أهـ.

كما قام الدكتور عبد الله الرحيلى بعمل دراسة حول مقدار الصحيح والضعيف فى سنن الدارقطني، ودرجة ما سكت عنه، اعتمد فيها على منهج غير علمي[(٢)]، ثم ذكر ملاحظاته

(١) سنن الدارقطنى تحقيق ودراسة رزق رزق عامر حسن (ص١٥٢٢: ١٥٢٤).
(٢) الإمام الدارقطنى وآثاره العلمية (ص٢٩٩: ٣١٦).

obeikandl.com

ونتائجه التى استنتجها من هذه الدراسة، فكانت أغلبها عبارة عن نتائج وهمية وإحصاءات جِزَافية، من ذلك أنه توصل من خلال نظرته المتكررة فى الكتاب، أن مجموع عدد الأحاديث الضعيفة والواهية فى الكتاب يبلغ نحو ٤٧٠٠ حديث[١] غير مستقصى، وأما ما سكت عنه فمنه الصحيح ومنه الضعيف ومنه الموضوع.

ثم انتهى إلى أن الدراسة حول هذا الموضوع «تبقى غير مستقصية تمامًا، حتى يحقق الكتاب تحقيقًا علميًّا، وتُخَرَّج أحاديثه، ويبين الصحيح منها والضعيف والموضوع، ثم تُعمل دراسة بعد ذلك للكتاب لهذا الغرض»[٢].

وإذا كان الأمر كما انتهى إليه فلسنا بحاجة لدراسته، ومما يؤسف له أن شيخنا العلامة عبد الفتاح أبو غدة اعتمد على هذه الدراسة فى كتابه «التعريف بحال سنن الدارقطني»[٣]، فنقل كلام صاحبها مقرًّا له ومستشهدًا به، على ما ذهب إليه من «أن الكتاب قائم على بيان الأحاديث والآثار المعلولة، فحقُّه أن يكون عنوانه واسمه «السنن المعلولة» تغليبًا لمضمون أكثر الكتاب على مضمون جزء يسير منه»[٤].

والحق أن نسبة الأحاديث الصحيحة والحسنة ليست جزءًا يسيرًا كما قال شيخنا، وإنما هى نسبة كبيرة تصل إلى أربعين بالمائة من الكتاب، فقد خرَّجتُ أحاديث «سنن الدارقطني» حديثًا حديثًا فوجدتُ منها (٢٣٥٠) حديثًا مخرجة فى الأصول الستة، وهذا يعنى أن ما يقارب شطر أحاديث «السنن» يصلح للاحتجاج أو الاستشهاد، أضف أن دراسة أسانيد (٥٨٤) حديثًا من أحاديث السنن، كشفت أن منها (٢٢٠) حديثًا صحيحًا أو حسنًا.

---

(١) راجع عدد أحاديث السنن (ص٩٠) من هذا البحث.
(٢) الإمام الدارقطنى وآثاره العلمية (ص٣١٥، ٣١٦).
(٣) التعريف بحال سنن الدارقطنى (ص٣٨: ٤٠).
(٤) المصدر السابق (ص٢٤).

obeikandl.com

يتلخص من ذلك أن «سنن الدارقطني» فيها الصحيح والحسن والضعيف، إلا أن نسبة الضعيف فيها أكثر من غيره، على خلاف السنن الأربعة فإن فيها الصحيح والحسن والضعيف إلا أن نسبة المحتج به أكثر من غيره.

مزية «السنن» على «العلل»:

أَلَّف الدارقطنى كتابه «السنن» على غرار كتابه الفذِّ العجيب «العلل»، وأظهر فيهما مهارته الفائقة فى فن العلل الدقيق العويص، لكنه جمع فى «السنن» أحاديث الباب التى يرى فيها علة فى صعيد واحد، إما لإثبات العلة وتضعيف الحديث، وإما لدفع العلة وتصحيح الحديث، ليُنتفع بذلك عند الموازنة والترجيح بين الأحاديث المتعارضة فى الباب، فيُقدَّم الراجح على المرجوح، والسليم على المجروح، فرحمات الله تعالى على هذا الإمام الفذ، وجزاه الله تعالى عن السنة وعلومها خير الجزاء.

فكتاب «السنن» مع كونه على غرار «العلل» تميز عليه بأنه مرتب على الأبواب الفقهية، فيصل إليه المستفيد بأيسر طريق، أما كتاب «العلل» فمؤلَّف على مسانيد الصحابة دون ترتيب لأحاديثهم على الأبواب، فانتثرت فيه المتفقات، واجتمعت فيه المفترقات، فكانت الفائدة منه تمرُّ بشيء من الصعوبة والنظر للوصول إليها، كما أن المحتج به من أحاديث «السنن» أكثر من المحتج به فى «العلل»[(١)].

العلاقة بين «السنن» و«العلل»:

هناك علاقة وثيقة بين كتابَى «السنن» و«العلل» للإمام الدارقطني، نظرًا لاشتمالهما على قدر مشترك من الأحاديث، وقد حاولتُ استكشاف نوع هذه العلاقة فوجدتُ أنها ترجع فى الغالب إلى التفصيل والإجمال، بمعنى أنه قد يفصل فى «العلل» ما يجمل فى «السنن»، وقد

(١) راجع التعريف بحال سنن الدارقطنى (ص٢٣).

يفصل فى «السنن» ما يجمل فى «العلل»، فإنه فى «العلل» يتوسع فى ذكر اختلافات الإسناد، وفى السنن يتوسع فى ذكر اختلافات روايات المتن، فلا بد إذًا من الرجوع إلى الكتابين معًا فى الأحاديث المشتركة بينهما، وإليك بعض الأمثلة التى توضح تلك العلاقة.

المثال الأول: روى الدارقطنى فى سننه من طريق يحيى بن أبى بكير عن شريك عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس عن ميمونة قالت: أجنبت فاغتسلت من جفنة، ففضلت فيها فضلة، فجاء النبى ﷺ يغتسل منه، فقلت: إنى قد اغتسلت منه. فقال: «الماء ليس عليه جنابة». فاغتسل منه. ثم قال: اختُلف فى هذا الحديث على سماك، ولم يقل فيه: عن ميمونة. غير شريك[(١)]. اهـ.

وهذه عبارة مجملة، فلم يذكر لنا الدارقطنى مَن هؤلاء الذين خالفوا شريكًا، ولا كيفية رواياتهم، بينما نجد ذلك مذكورًا فى «العلل»[(٢)].

فقد سئل عن حديث ابن عباس عن ميمونة أن النبى ﷺ توضأ بفضل غسلها فقال: يرويه سماك بن حرب واختُلف عنه: فرواه شريك عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس عن ميمونة. قاله أبو داود[(٣)] ويحيى بن أبى بكير[(٤)] عن شريك. وقال على بن الجعد عن شريك بهذا الإسناد أن ميمونة[(٥)].

وقال الثورى عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس أن بعض[(٦)] أزواج النبى ﷺ[(٧)].

---

(١) سنن الدارقطنى (١/ ٥٢ حديث ٣).

(٢) العلل (٥/ ق ١٩٠).

(٣) أخرجه أبو داود الطيالسى فى مسنده (ص٢٢٦) ومن طريقه أحمد فى مسنده (٦/ ٣٣٠) وابن ماجه فى سننه (٣٧٢) كتاب الطهارة، باب الرخصة بفضل وضوء المرأة.

(٤) تقدم ذكر روايته وتخريجها.

(٥) مسند على بن الجعد (ص٣٣٩) ولكن جاء فيه: عن ميمونة.

(٦) تحرف فى العلل إلى: أو بعض. والمثبت من رواية ابن المبارك عن سفيان فى مسند أحمد (١/ ٢٣٥).

(٧) أخرجه النسائى (٣٢٥) كتاب المياه، باب قال الله عز وجل: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾ وابن ماجه (٣٧١) الكتاب والباب السابقان.

openkandil.com

وقيل: عن أبى أحمد الزبيرى عن الثورى عن سماك عن سعيد بن جبير عن ابن عباس. واختُلف عن شعبة: فرواه محمد بن بكر عن شعبة عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس[١]. وغيره يرويه عن شعبة عن سماك عن عكرمة مرسلاً عن النبى ﷺ. ا هـ.

قلتُ: ورواه أبو الأحوص سلام بن سليم عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال: اغتسل بعض أزواج النبى ﷺ نحوه[٢].

المثال الثاني: روى فى «السنن» من طريق عيسى بن يونس عن معمر عن الزهرى عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن عروة عن عائشة قالت: كان النبى ﷺ يقبل وهو صائم ثم يصلى ولا يتوضأ. ثم قال: هذا خطأ من وجوه[٣]. ا هـ.

ولم يُفَصِّل هذه الوجوه، وفصَّلها فى «العلل»[٤] فقال: ووهم فى إسناده ومتنه، فأما وهمه فى إسناده فقوله: عن أبى سلمة عن عروة. وإنما رواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن عروة عن عائشة. وأما قوله فى متنه: ولا يتوضأ. فهو وهم أيضًا، والمحفوظ: أنه كان يقبل وهو صائم. ا هـ.

المثال الثالث: سئل الدارقطنى فى «العلل»[٥] عن حديث القلتين، وفيما قال: يرويه أبو أسامة عن الوليد بن كثير واختُلف عن أبى أسامة: فرواه الحميدي، وعلى بن مسلم، وعثمان بن أبى شيبة، وأحمد بن زكريا بن سفيان، وعلى بن شعيب، والحسين بن على ابن الأسود، وعلى بن محمد بن أبى الخصيب، وأحمد بن عبد الحميد بن خالد الحارثي، ويعيش بن الجهم،

---

(١) أخرجه الحاكم فى المستدرك (١/ ٢٦٢).

(٢) أخرجه أبو داود (٦٨) كتاب الطهارة، باب الماء لا يجنب. والترمذى (٦٥) كتاب الطهارة، باب الرخصة فى ذلك. وابن ماجه (٣٧٠) الكتاب والباب السابقان.

(٣) سنن الدارقطنى (١/ ١٤٢ حديث ٣٠).

(٤) العلل (٥/ ق ١٤٧) وانظر (ص٥٣٣) من هذا البحث.

(٥) المصدر السابق (٤/ ق ٦٨).

عن أبى أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه. وتابعهم الشافعى عن الثقة عنده عن الوليد.

وخالفهم أبو بكر بن أبى شيبة، وإسحاق بن راهويه، وهارون الحمال، ومحمد بن عبد الله المخرمي، وأحمد بن سنان، ومحمد بن حسان الأزرق، وحاجب بن سليمان، وابن كرامة، ومحمد بن عبادة الواسطي، وأبو عبيدة بن أبى السفر، رووه عن أبى أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه. ورواه شعيب بن أيوب الصريفينى عن أبى أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد ابن جعفر بن الزبير عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه. وأتبعه عن أبى أسامة عن الوليد عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، فصح القولان عن أبى أسامة بهذه الرواية. اهـ.

وجميع هذه الروايات التى ذكرها فى «العلل» أخرجها بأسانيدها ومتونها فى «السنن»[(١)]، باستثناء رواية على بن مسلم والمخرِّمى وأحمد بن سنان، وبالمقارنة بين ما حكاه فى «العلل» وبين ما رواه فى «السنن» نجد اختلافًا يسيرًا، فذكر فى «العلل» الأزرق وابن كرامة ضمن من روى الحديث عن أبى أسامة عن الوليد عن محمد بن جعفر ابن الزبير، بينما روايتهما فى «السنن» عن أبى أسامة عن الوليد عن محمد بن عباد بن جعفر، ويبدو أنه وهم وقع للدارقطنى حال إملائه «العلل»، والوهم لا يسلم منه بشر.

المثال الرابع: سئل الدارقطنى فى «العلل»[(٢)] عن حديث عراك بن مالك عن عائشة عن النبى ﷺ: ذكر له أن أناسًا يكرهون استقبال القبلة بفروجهم فقال رسول الله ﷺ: «**استقبلوا بمقعدتى القبلة**». فقال: يرويه خالد الحذاء واختُلف عنه: فرواه حماد بن سلمة وهشيم وخالد الواسطى وخالد بن يحيى السدوسى وعلى بن عاصم عن خالد الحذاء عن [خالد بن أبى

(١) سنن الدارقطنى (١/ ١٣: ١٨ حديث ١: ١٢).
(٢) العلل (٥/ ق ١٠١).

الصلت عن عراك بن مالك عن عائشة. ورواه أبو عوانة عن خالد الحذاء عن][1] عراك بن مالك لم يذكر بينهما أحدًا، والصحيح قول حماد بن سلمة ومَنْ تابعه. ا هـ.

وفصَّل الدارقطنى فى «السنن»[2] ما أجمله فى «العلل» فرواه من طريق حماد بن سلمة وعلى بن عاصم وأبى عوانة والقاسم بن مطيب ويحيى بن مطر، ثم رجح أيضًا رواية حماد ابن سلمة ومن تابعه.

ومن هذه الأمثلة وغيرها، نتبين مدى العلاقة الوثيقة بين كتابى «العلل» و«السنن»، تلك العلاقة التى تؤدى بالطبع إلى التكامل بين الكتابين، وضرورة الرجوع إليهما معًا عند بحث الأحاديث المشتركة بينهما.

(١) ما بين المعقوفين سقط من النسخة الخطية للعلل، وكذا المطبوعة (١٤/ ٣٨٤) ولا يخفى اختلال الكلام بدونه، واستدركتُه من سياق الدارقطنى لروايات الحديث بالسنن والكلام عليها، واقتصرت على ذكر أبى عوانة وحده وإن اتفق معه القاسم بن مطيب ويحيى بن مطر، ليتسق مع قوله فيما بعد: لم يذكر.

(٢) سنن الدارقطنى (١/ ٥٩ حديث ٣: ٨) وانظر (ص٣٦٢) من هذا البحث.

openkandl.com

المبحث الثالث: منزلة الكتاب وعناية العلماء به

يحظى كتاب «السنن» للدارقطنى بمنزلة عالية بين كتب الحديث عامة، وكتب أحاديث الأحكام خاصة، لما تضمنه من فنون الصناعة الحديثية سندًا ومتنًا، والكلام على الأحاديث تصحيحًا وإعلالاً، وعلى الرجال جرحًا وتعديلاً.

وقد عظم انتفاع أهل العلم بالكتاب، فلا يُحصى كم من ناقل عنه ومستفيد منه ومعتمد عليه، حتى صار كتابه هو المعوَّل عليه فى تخريج أحاديث الأحكام الزائدة على الكتب الستة، وصار كلامه هو المعتمد فى تصحيح وتضعيف الأحاديث وتعديل الرواة.

وممن اعتمد عليه اعتمادًا كبيرًا الحافظ أحمد بن الحسين بن على أبو بكر البيهقى (ت ٤٥٨هـ) فى كتابه «السنن الكبرى»، والحافظ عبد الرحمن بن على بن محمد أبو الفرج بن الجوزى (ت ٥٩٧هـ) فى كتابه «التحقيق فى أحاديث الخلاف»، والإمام النووى (ت ٦٧٦هـ) فى كتابه «المجموع شرح المهذب»، والحافظ جمال الدين الزيلعى (ت ٧٦٢هـ) فى كتابه «نصب الراية لأحاديث الهداية». والحافظ ابن الملقن (ت ٨٠٤هـ) فى كتابه «البدر المنير فى تخريج الأحاديث والآثار الواقعة فى الشرح الكبير». والحافظ ابن حجر العسقلانى (ت ٨٥٢هـ) فى كتابه «تلخيص الحبير فى أحاديث الرافعى الكبير».

وممن أثنى على الكتاب الحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) فقال: له كتابه المشهور من أحسن المصنفات فى بابه، لم يُسبق إلى مثله، ولا يلحق فى شكله، إلا من استمد من بحره، وعمل كعمله[١].

وذكر الحافظ ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) أنه «أحد المصنفات المعتمدة المشتهرة لأئمة الحديث»[٢]. وقال وهو يعدد مظان الحديث الحسن: ونص الدارقطنى فى سننه على كثير من ذلك[٣].

---

(١) البداية والنهاية (١١/ ٣١٧).

(١) علوم الحديث (ص٢١).

(٣) المصدر السابق (ص٣٦).

وتأتى «سنن الدارقطني» بعد السنن الأربعة من حيث الأهمية، لكثرة زوائدها عليها فى الأسانيد والمتون، وهى تستوعب مع الأصول الستة أكثر أحاديث الأحكام.

وقد اعتنى أهل العلم قديمًا وحديثًا بكتاب «السنن» فصنفوا كتبًا لخدمته وتقريب علومه للمستفيدين، فمنهم من رتبه على الأطراف، ومنهم من اعتنى بتراجم رجاله، ومنهم من أفرد زوائده، ومنهم من خرَّج أحاديثه الضعاف، ومنهم من جمع كلامه فى الرواة، ومنهم من علق عليه، إلى غير ذلك مما سنراه فى المصنفات التالية حول «السنن»:

١- «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة» للحافظ أحمد بن على بن محمد بن حجر العسقلانى (ت ٨٥٢هـ)، جمع فيه أطراف كُتُبٍ اشترط مصنفُوها الصحة وهى: صحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، ومسند الدارمي، والمنتقى لابن الجارود، ومسند أبى عوانة، ومستدرك الحاكم. ثم أضاف إلى هذه الكتب الستة أربعة كتب أخرى وهى: الموطأ لمالك، والمسند للشافعي، والمسند للإمام أحمد، وشرح معانى الآثار، لأنه لم يجد عن أبى حنيفة مسندًا يعتمد عليه. فلما صارت هذه عشرة كاملة أردفها بالسنن للدارقطنى جبرًا لما فات من الوقوف على صحيح ابن خزيمة كاملاً.

قال الحافظ: وهذه المصنفات قل أن يشذ عنها شيء من الأحاديث الصحيحة لاسيما فى الأحكام، إذا ضم إليها أطراف المزي[(١)].

٢- «رجال سنن الدارقطنى سوى ما فى تهذيب الكمال» للحافظ العراقى (ت ٨٠٦هـ)، ذكره ابن فهد المكى (ت ٨٧١هـ) والسخاوى (ت ٩٠٢هـ)[(٢)].

٣- «تراجم رجال الدارقطنى فى سننه الذين لم يترجم لهم فى التقريب ولا فى رجال الحاكم» لأبى عبد الرحمن مقبل بن هادى الوادعي.

(١) إتحاف المهرة (١/ ١٦٠).

(٢) ذيل تذكرة الحفاظ (ص٢٣٣) الإعلان بالتوبيخ (ص١١٦).

٤- «السامعون لسنن الدارقطني» للحافظ المزى (ت ٧٤٢هـ)، ذكر فيه أسماء الذين سمعوا منه سنن الدارقطني، ومنه نسخة بالظاهرية[١].

٥- «زوائد سنن الدارقطنى على الكتب الستة» لقاسم بن قطلوبغا الحنفى (ت ٨٧٩هـ) فى مجلد ذكره السخاوي[٢] والكتاني[٣].

٦- «تخريج الأحاديث الضعاف فى سنن الدارقطني» للحافظ أبى محمد عبد الله بن يحيى الغسانى الجزائرى (ت ٦٨٢هـ)، جمع فيه الأحاديث الضعيفة المروية فى سنن الدارقطنى مختصرة الأسانيد، مرتبة على ترتيب السنن، ولكنه لم يستوعب، لأنه اقتصر فى الغالب على ما صرح الدارقطنى بضعفه من جهة راوٍ معين، ولذلك اشتمل الكتاب على سبعمائة وتسعة وأربعين حديثًا، فى حين أن الأحاديث الضعيفة بالكتاب تبلغ أضعاف هذا العدد، بل إنه ذكر فيه أحاديث نص الدارقطنى على صحتها، كأحاديث الجهر بالبسملة فى الصلاة[٤]، فأدخل فى الكتاب ما يتناقض مع تسميته، ولم يكتب مقدمة يُعرب فيها عن خطته فى الكتاب.

٧- «من تكلم فيه الدارقطنى فى كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين» لأبى عبد الله محمد بن عبد الرحمن العمرى الصالحى المعروف بابن زريق (ت ٨٠٣هـ) جمعهم ورتبهم «على حروف المعجم، إلا أنه لم يراع الترتيب الدقيق داخل الحرف، وطريقته أن يذكر الراوى الذى ذكره الدارقطنى بجرح، ثم يُثَنِّى بذكر شيخه وتلميذه كما جاء فى الرواية، ثم ينقل كلام الإمام فيه، ولم يذكر مقدمة لكتابه، وإنما بدأه بذكر الأسماء بالترتيب المذكور، ومما يُلحظ على الكتاب أنه لم يستوعب الرواة المتكلم فيهم بالجرح فى سنن الدارقطني، وأنه لم

(١) الظاهرية مجموع ٦٧ (ق ١٣٦ أ - ١٤٢ ب).
(٢) الضوع اللامع (٣/ ١٨٨).
(٣) الرسالة المستطرفة (ص١٧٢).
(٤) تخريج الأحاديث الضعاف (ص١٠٥: ١١١ حديث ٢٤٦: ٢٥٧).

يستوعب فى بعض الأحيان أقوال الدارقطنى المتعددة فى الراوي»[١].

٨- «موسوعة أقوال أبى الحسن الدارقطنى فى رجال الحديث وعلله» للدكتور محمد مهدى المسلمى وآخرين، جمعوا فيها أقوال الدارقطنى ورتبوها على حروف المعجم من كتاب «السنن» و«العلل» و«المؤتلف والمختلف» و«الضعفاء والمتروكين» و«الإلزامات والتتبع» وسؤالات الحاكم والسلمى والبرقانى والسهمي، و«تاريخ بغداد» و«تهذيب الكمال» و«ميزان الاعتدال» و«تهذيب التهذيب» وهى موسوعة شاملة دقيقة إلا فى مواضع يسيرة[٢]، كما فاتهم فهرسة التوثيق والتضعيف الجماعي[٣].

٩- «التعليق المغنى على سنن الدارقطني» لأبى الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادى (ت ١٣٢٩هـ)، وهى تعليقات على السنن أقرب ما تكون إلى الحاشية، اعتنى فيها بتخريج بعض الأحاديث نقلاً عن نصب الراية وتلخيص الحبير، وذكر أقوال النقاد فى بعض الرواة نقلاً عن ميزان الاعتدال ولسان الميزان، ويعرض أحيانًا مذاهب الفقهاء فى العمل بالحديث، ويتعرَّض أحيانًا لشرح الكلمات الغريبة بإيجاز، وينقل أحيانًا كلام الدارقطنى على الحديث من كتابه «العلل»، وصرح المصنف فى أول تعليقه بأنه «اكتفى على تنقيد بعض أحاديثه وبيان علله وكشف بعض مطالبه على سبيل الإيجاز والاختصار من كتب هذا الفن المبارك»[٤].

---

(١) من تكلم فيه الدارقطنى (ص١٥٧).

(٢) من ذلك ما وقع فى ترجمة إسماعيل بن عياش (١/ ١٣١ برقم ٥٥٦) حيث ذكروا أن الدارقطنى قال عنه فى السنن (١/ ٦٥): متروك الحديث. وهو وهم، فالضمير فى كلام الدارقطنى يعود إلى عبد الوهاب بن الضحاك، كما هو واضح من سياق الكلام، وهو ما فهمه الغسانى (٢٤) وابن زريق (٢٦١) من كلام الدارقطني. ثم ذكروه على الصواب فى ترجمة عبد الوهاب بن الضحاك (٢/ ٤٢٩ برقم ٢٢٦١). ووقع الدكتور عامر حسن صبرى فى الوهم ذاته، حيث علق على هذا الموضع فى تحقيقه لكتاب ابن زريق بقوله: وسقط النقد من السنن. اهـ.

(٣) انظر (ص٢٤٤) من هذا البحث.

(٤) التعليق المغنى (١/ ٧).

١٠- «الأحاديث الخماسيات فى سنن الدارقطني» ذكر السخاوي[١] والكتاني[٢] أن الأحاديث الخماسيات أُفردت من سنن الدارقطنى ولم يذكرا المصنف.

١١- «المتروكون ومروياتهم فى سنن الدارقطني» لمحمد راضى حاج عثمان، وهى رسالة ماجستير نوقشت فى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

١٢- «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى فى سنن الدارقطني» إعداد د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي.

١٣- «سنن الدارقطنى تحقيق ودراسة» رسالة ماجستير تقدم بها الباحث رزق رزق عامر حسن إلى قسم الحديث بكلية أصول الدين جامعة الأزهر الشريف سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، وهى عبارة عن تحقيق وضبط وتخريج وحكم على أسانيد القسم الأول من الكتاب، والتعليق عليه عند الحاجة، وهذا القسم يبلغ عدد أحاديثه (٥٨٤) حديثًا من أول الكتاب إلى نهاية باب فى الوضوء من الخارج من البدن. ثم حُققت بقية أقسام الكتاب فى عدة رسائل علمية بكلية أصول الدين بالقاهرة أيضًا.

كانت هذه أهم مظاهر عناية أهل العلم بسنن الدارقطني، ولا زال الكتاب فى حاجة إلى مزيد عناية من جهة تحقيق النص وضبطه وتخريج أحاديثه، ومن جهة دراسته وإبراز منهجه واستخراج قواعده، ومن جهة شرحه وتقريب مقاصده، ولعل هذا البحث يوفى ولو بجزء يسير مما يحتاجه الكتاب من دراسات وأبحاث.

---

(١) فتح المغيث (٣/ ٣٤٣).

(٢) الرسالة المستطرفة (ص٩٩).

obeikandi.com